بأن في اسناده مستور لم تتحقق اهليته غير انه ليس مغفلا لا
كثير الخطأ فيما يرويه ولا متهما بالكذب فيه ولا ينسب الى مفسق
آخر غير الكذب واعتضد بمتابع او شاهد وعلى هذا ينزل حد
الترمذي وثانيهما اي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر
راويه بالصدق والامانة ولم يصل في الحفظ والاتقان رتبة
رجال الصحيح وعليه ينزل حد الخطابي قال ويزاد في كل منهما سليما
من التعليل والشذوذ وحذرا ان يكون منكرا وحاصله ان المرتضى
في حد الحسن انه ما اتصل بنقل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا
معلل والحسن يشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند
جميع الفقهاء لما فهمه العراقي من كلام الخطابي وعند اكثر العلماء
من المحدثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق في الاحتجاج باقسام
الصحيح وان لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من اهل الحديث
من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في انواع الصحيح لاندراجه
في انواع ما يحتج به قال وهو الظاهر من تصرفات الحاكم لكن من
سماه صحيحا لا ينكر انه دونه فهذا اختلاف في المعنى دون
العبارة ويشارك ايضا في تفاوت رتبه فاعلاه ما قيل بصحته
كرواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد بن اسحاق
عن عاصم بن عمر بن قتادة عن جابر وفي الحسن لذاته المشهور رواته
بالعدالة والصدق اشتهارا دون اشتهار الصحيح اذا جاء من
طرق اخرى نحو طريقه من الطرق التي دونها صحيح فان ساواه
او رجحها اكتفي بمجيئه من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره
وما مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن
عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة فان
محمدا وان اشتهر بالصدق والصيانة ووثقه بعضهم لذلك لم يكن
متقنا حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه فحديثه حسن لذاته و
بمتابعة من هو اعلى منه في شيخه وهو ابو هريرة يرتقي الى الصحة
لغيره

لغيره فقد رواه جماعة عن ابي سلمة عن ابي هريرة والمتابعة
قد يراد بها متابعة الشيخ وقد يراد بها شيخ الشيخ كما هو مقرر في الحديث
رواه الشيخان من طريق الاعرج عن ابي هريرة فهو صحيح لذاته من
هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد نظرا لجبره بوروده من طريقة
غيره حسن لذاته من طريقه بقطع النظر عن جبره بغيره قال
العراقي في التمثيل ليس يطلق هذا الحديث بل يتقيد كونه من رواية
محمد بن عمرو **فوايد** الاولى او الحكم للاسناد بالصحة كقولهم
اسناده صحيح والحسن كقولهم اسناده حسن دون الحديث كقولهم
حديث صحيح حديث حسن لان الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا
يصح الحديث لشذوذ او علة قال ابن الصلاح غير ان المصنف المعتمد
منهم اذا اقتصر على قوله صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح
فيه فالظاهر الحكم له بانه صحيح في نفسه لان عدم العلة والقادح
هو الاصل والظاهر قال العراقي وكذلك ان اقتصر على قوله
حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف فهو ايضا محكوم له بالحسن
زاد السيوطي في الفيته ما لفظه والقبول يطلقون جيدا °
والثابت الصالح والمجودا ° وهذه بين الصحيح والحسن ° ° °
وقربوا مشبهات من حسن ° وهل يخص بالصحيح الثابت ° ° °
او يشمل الحسن نزاع ثابت الثانية زيادة راوي الصحيح والحسن
مقبولة اذ هي في حكم الحديث المستقل وهذا ان لم تناف
رواية من لم يزد فان نافت بان لزم من قبول احداهما رد الاخرى احتيج
للترجيح فان كان لاحداهما مرجح فالاخرى شاذ الثالثة يقع في
كلام الترمذي وغيره الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد
وهو مشكل لقصور الحسن عن الصحيح فكيف يجتمع اثبات القصور
ونفيه واجاب ابن الصلاح برجوعه للاسناد بان يكون له اسنادان احد
صحيح والاخر حسن وبان معناه اللغوي وهو حسن لفظه دون
الاصطلاحي وتعقبه ابن دقيق العيد في الاول بالاحاديث التي قيل

Copyright © King Saud University